

ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير في برّ مصر... محاولة للفهم السوسيولوجي

خالد كاظم أبو دوح(*)

مدرّس علم الاجتماع السياسي، جامعة سوهاج، القاهرة.

|||||

مقدمة

تتعامل الفلسفة مع التفاوت واللامساواة باعتبارهما حالة ملازمة لطبيعة المجتمع الإنساني، وأن مهما يكن هدف الحكومة في الوصول إلى تحقيق المساواة، فإنها لن تنجح. ومع هذا، فإن الحكومات الديمقراطية تبذل كلها ما لديها من أجل الوصول إلى أقرب نقطة للعدالة الاجتماعية. ولقد اعتقد أرسطو في أن السبب الرئيسي للحرب الداخلية في أي مجتمع يتمثل في التفاوت وغياب العدالة.

وعلى الرغم من أن الحكومة المصرية قامت، على امتداد عقود كثيرة، بدعم جميع سياسات وآليات تجسيد التفاوت والظلم الاجتماعي، فإن غالبية الشعب المصري ظلت مسالمة وخاضعة لهذا الواقع، وعملت على التكيف مع حياتها اليومية، واعتقدت أن هذه الحياة حتمية وعادلة. والتزم معظم الأفراد بمسايرة القواعد والترتيبات المؤسسية والقانونية التي تنظم حياتهم اليومية، وبدا لهم هذا وكأنه الواقع الوحيد الممكن.

ومع تعاظم عوامل الظلم والقهر داخل المجتمع المصري، أصبحت البنية الاجتماعية معبأة بكل عوامل الانفجار، إلا أن الشعب المصري ظل صامتاً فترات طويلة. وهنا خرج علينا بعض من المثقفين والباحثين في علوم شتى بمقولة أن الشعب المصري لا يثور، وهناك من حذر من ثورة للجياح. وجاء يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير الماضي ليحمل معه ثورة مصر؛ وهي الثورة الفريدة في التاريخ البشري؛ إذ إنها ثورة بلا قائد، التحمت فيها أعداد غفيرة من أبناء الشعب المصري بكل شرائحه وفئاته وطوائفه؛ ثورة انطلقت من العالم الافتراضي وأهم مكوناته شبكة الإنترنت، بكل ما تجسده من أدوات اتصالية مستحدثة، وأهمها المدونات، والـ «فيسبوك» و«تويتر»، وانطلقت كالسهم إلى المجتمع الواقعي، وعبرت ميدان التحرير وتجاوزته إلى المحافظات المصرية كافة.

من هذا المنطلق، سوف أحاول خلال هذه الدراسة تقديم تحليل لهذه اللحظة التاريخية النادرة، وهي لحظة مشاهدتي صوغ أهل مصر تاريخهم في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، في ضوء تراث علم الاجتماع السياسي.

أولاً: أحوال البنية الاجتماعية المصرية

استقر علم الاجتماع على أن المجتمع السوي هو ذلك المجتمع الذي يخلو من جميع مظاهر التفكك في البنية الاجتماعية: التنديد بالحكومة أو الطبقة الحاكمة؛ الخطب الحزينة على التدهور الأخلاقي السائد في العصر؛ الأحلام الخيالية بعالم أفضل في الأفق؛ الإضرابات وإغلاق المصانع؛ التعطل؛ الموجات الإجرامية؛ الاعتداء على الحريات المدنية. وتتوقع السوسيولوجيا من المجتمع السوي ألا يكون هناك مغالاة شديدة في هذه التوترات، كما يجب أن يتصرف معظم الأفراد فيه كأنما يشعرون بأن المجتمع مشروع ناجح رغم بعض أخطائه^(١).

وعلى الرغم من أن علم الاجتماع نجح في توصيف الأعراض الملازمة لحدوث ثورة في المجتمع، فإنه فشل في أن يقول: عندما تجد (أ) أو (ب) في مجتمع ما، فستعرف أن ثورة ستحدث بعد شهر أو سنة أو عشر سنوات، أو أي وقت في المستقبل، بل على العكس من ذلك، فإن الأعراض عديدة ومتنوعة، وليست بحال من الأحوال مجمعة بدقة في نمط واحد، إلا أنني سوف أبذل مجهودي في عرض أحوال البنية الاجتماعية المصرية فيما قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير، وذلك على النحو التالي:

١ - الأحوال الاقتصادية

لا جدال في أن المجتمع المصري عايش منذ سنوات مشكلات اقتصادية ومالية من نوع خطير إلى حد غير عادي؛ ففي عام ١٩٩١ أصدرت الحكومة المصرية قانون قطاع الأعمال الرقم (٥٣)، الخاص بالشركات القابضة، ثم أصدرت في عام ١٩٩٣ القانون الرقم (٩٣)، الخاص بالقطاع نفسه، ثم أقدمت الحكومة - بموجبه - على بيع شركات القطاع العام، المملوكة للشعب، وكفّت يدها عن التدخل في العملية الإنتاجية قدر الإمكان، وفتحت الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي للاستثمار في مصر، إضافة إلى اتخاذ الإجراءات القانونية التي تُفضي إلى تحرير الاقتصاد المصري^(٢).

وما يهمننا هنا هو تناول إجراءات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي اتخذتها الحكومة المصرية، وفهمها في ضوء الآثار السلبية التي تترتب على تلك السياسات، ويعانيها الفقراء ومحدودو الدخل بصفة أساسية. وفي هذا يمكن القول إن الإجراءات المرتبطة بتخفيض

(١) كرين برنتون، دراسات تحليلية للثورات، ترجمة عبد العزيز فهمي (القاهرة: الهيئة العامة لقصور

الثقافة، ٢٠١٠)، ص ٢٠.

(٢) خالد كاظم أبو دوح، «التحولات العالمية الجديدة والديمقراطية في المجتمع المصري: دراسة لرؤى عينة

من مثقفي المجتمع المصري» (رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة سوهاج، القاهرة، ٢٠٠٤)، ص ١٧٣.

أو إلغاء الدعم السلعي، وزيادة أسعار السلع والخدمات، وبخاصة الأساسية، وزيادة الرسوم على الخدمات الحكومية، وزيادة الضرائب، وتقليص الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية، وبخاصة التعليم والصحة والإسكان، وغيرها من الإجراءات أصابت الفقراء ومحدودي الدخل في مصر بصفة أساسية، وأدت إلى مزيد من التدهور في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وازداد الأمر خطورة في ضوء اتساع حجم شريحة الفقراء ومحدودي الدخل^(٣).

فاقم تطبيق سياسات التثبيت والتكيف في مصر، وما يرتبط بها من إجراءات تتعلق بتراجع الدولة عن التزاماتها بتعيين الخريجين، وتقلص حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق، وانخفاض الإنفاق العام، وتحرير التجارة الخارجية، والسير في عملية الخصخصة، وما يقترن بها من تسريح لأعداد من العاملين في المؤسسات التي تم خصخصتها، كل هذا فاقم من مشكلة البطالة في مصر، فأدى إلى قهر الشباب، وزيادة إحساسهم بالإحباط واليأس، وافتقاد الدور والمعنى، وهو ما ترتب عليه تنامي ظواهر العنف والجريمة والتطرف في المجتمع المصري.

بالإضافة إلى ما سبق، فإن تطبيق سياسات التثبيت والتكيف، وما يرتبط بها من إجراءات تتعلق بتراجع الدولة عن التزاماتها بتعيين الخريجين، وتقلص حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق، وانخفاض الإنفاق العام، وتحرير التجارة الخارجية، والسير في عملية الخصخصة، وما يقترن بها من تسريح لأعداد من العاملين في المؤسسات التي تم خصخصتها، كل هذا فاقم من مشكلة البطالة في مصر، فأدى إلى قهر الشباب، وزيادة إحساسهم بالإحباط واليأس، وافتقاد

ولقد ألقى مجمل هذه التحولات في السياسات الاقتصادية بتداعياته على البناء الطبقي، فأصبحت الفرصة مؤاتية لكل رجال الأعمال وروافد الطبقة الرأسمالية لممارسة ضغوط على الحكومة من أجل المزيد من الامتيازات والضمانات، واستغلال تغير التوجهات الاقتصادية للحكومة. ولذلك حققت هذه الشريحة نمواً وبروزاً واضحاً داخل المجتمع المصري واستأثرت، رغم محدودية عناصرها، بثمار عملية النمو، الأمر الذي أدى إلى استفحال ثقلها الاقتصادي والاجتماعي^(٤).

ولقد لجأت هذه الشريحة إلى آليات عدة لتحقيق الحراك السياسي المؤاتي من أجل تطوير النفوذ والتأثير في السياسات المختلفة، وتمثلت هذه الآليات في ما يلي^(٥):

أ - التأثير المتواصل في التحالف الحاكم، الذي يقوم أساساً بين الرأسمالية وكبار موظفي

(٣) حسنين توفيق إبراهيم، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ٢٩ - ٣٠.

(٤) عائشة شكر، محمد الجوهري وحسن حنفي، «تغير البنية المجتمعية وتأثيره على الشخصية المصرية في ضوء التحولات الثقافية»، في: تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي، الكتاب الأول: الإطار النظري وقراءات تأسيسية (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٢)، ص ٢٩٣.

(٥) في ذلك، انظر: عبد الباسط عبد المعطي، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر (القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٢)، ص ٣٧٢، وسامية قدرى، «الأنماط الاستهلاكية لدى الرأسماليين الجدد»، ورقة قُدمت إلى: المجتمع الاستهلاكي ومستقبل التنمية في مصر: الندوة السنوية الثامنة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة ٢٢ - ٢٣ إبريل ٢٠٠١ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ٢٠٠١)، ص ٢٢١.

الدولة والنخبة السياسية، لتحقيق المصالح المتبادلة، كما أنه يسرّ لرجال الأعمال فرص إصدار القوانين كي يحصلوا على مزيد من الامتيازات والضمانات والتسهيلات، وهو ما يحقق للبيروقراطية السياسية والإدارية أيضاً تطلعها إلى الثورة.

ب - الحرص على الاتصال المباشر بسلطة الدولة، ويساعدها على ذلك طبيعة السلطة وخصائصها وعمقها المركزي، ونفاذ صلاحيتها في اتخاذ القرارات وإصدار القوانين.

ج - توظيف الفرص المتاحة - وتنميتها - للتأثير في المجالس التشريعية على المستوى المركزي، وعلى مستوى العمليات، سواء بالترشيح لها، أو بانتقاء عناصر معبّرة عن مصالح الرأسمالية أو متحالفة معها على الأقل.

ويمكن التدليل على بروز دور رجال الأعمال وتزايد حضورهم على الساحة السياسية بشكل لافت من خلال مؤشرات أخرى عديدة، منها اصطحاب رئيس الدولة بعض رجال الأعمال في زيارته المختلفة، وتكوين لجنة مشتركة من ممثلين للحكومة ورجال الأعمال، وقيام غرفة للتجارة الأمريكية، ومجلس رئاسي مصري - أمريكي، وكان ذلك كله تعبيراً عن تشابك مصالح رجال الأعمال المصريين والأجانب، وتطور نسبة رجال الأعمال في مجلس الشعب، وفي مجلس الوزراء. ويمكن التدليل على تأثير رجال الأعمال في صنع القرار بنماذج عديدة، من أخطرهما عرقلة إقامة المشروع النووي المصري على أرض الضبعة، بهدف استثمار تلك الأرض في الأغراض السياحية^(٦). وعلى صعيد «الطبقة الوسطى»، نجد أنها الطبقة التي شكّلت العمود الفقري لنهضة المجتمع المصري منذ ثورة ١٩١٩، لكنها ترهلت وتشرذمت وفقدت جانباً كبيراً من قوة شكيمتها وكبرائها؛ إذ ضاق بها الرزق، وفقدت مكانتها الوظيفية والاجتماعية المتميزة، و«تريع» (نسبة إلى ريع النفط) الكثير من أبنائها، فأصبحت طبقة منهكة تعيش وضعاً معنوياً ومادياً مؤلماً ومتهتكاً^(٧).

ولم يكن حال العمال والفلاحين في ظل هذه التحولات بأحسن من حال الطبقة الوسطى؛ حيث تدهورت أوضاع طبقات العمال والفلاحين الاقتصادية والاجتماعية، وتدنى مستوى معيشتها بصورة كبيرة، حتى وصل إلى حد عدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية لأفرادها، فكانت عرضة للتهميش الاجتماعي والبلبلية الفكرية، وتعدّد سبل الكسب والعيش التي تصل أحياناً إلى حد «تسول الرزق»، والتحايل على الحياة اليومية، بل لقد تحولت أعداد كبيرة منها لتكون مستودعاً لـ «البلطجة» والعنف^(٨).

(٦) نيفين مسعد، «كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية»، المستقبل العربي، السنة ٣٣، العدد ٣٧٩ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٠)، ص ٢٤.

(٧) محمود عبد الفضيل، نواقيس الإنذار المبكر (القاهرة: دار العين للنشر، ٢٠٠٨)، ص ٢٤.

(٨) انظر: المصدر نفسه، ص ٢٤؛ عفاف عبد القوى، «القوى العاملة ومتغيرات النظام العالمي الجديد»، ورقة قُدمت إلى: المجتمع المصري في ظل متغيرات النظام العالمي: أعمال الندوة السنوية الأولى لقسم الاجتماع بجامعة القاهرة، ١٠ - ١١ أيار/مايو ١٩٩٤، ص ٢٦١ - ٣٠٤، ومجموعة من الباحثين، أحوال الفلاحين في ريف مصر (القاهرة: مركز الأرض لحقوق الإنسان، ٢٠٠١)، ص ١٤.

يرتبط بهذه التحولات الطبقيّة الكثير من مظاهر تفكيك البنية الاجتماعيّة وعدم تجانسها، لا بين الطبقات في مجموعها، ولكن في بنية كل طبقة على حدة؛ نحن هنا بإزاء عوالم طبقيّة لا تنفصل بعضها عن بعض فحسب، بل تميل في تطورها أيضاً إلى خلق عوالم طبقيّة فرعيّة، تفرز بدورها أشكالاً عديدة من الصراع داخل كل طبقة على حدة^(٩).

يفضي تأمل الأوضاع الاقتصاديّة السابقة، وما يرتبط بها من تحولات طبقيّة، إلى أن ثمة منبعين أساسيين للدوافع الاقتصاديّة المحرّضة على السخط والثورة، الأول هو البؤس الفعليّ لجماعات فقيرة تماماً في المجتمع المصري، والثاني هو إحساس جماعة أو جماعات أخرى بأن الظروف السائدة تحد أو تعرقل نشاطها الاقتصادي وطرق كسب دخولها، وهي جماعات الطبقة الوسطى صاحبة المشروعات، والمفتقرة إلى الفرص المناسبة في هذا العالم.

٢ - الأحوال السياسيّة

في دراستنا للأحوال السياسيّة في المجتمع المصري، سوف نهتمّ بالسّمات والظواهر العامّة التي ترتبط بالمجال السياسي، بدون الاستغراق في تفاصيل هذا المجال؛ فالمجال السياسي المصري يمتاز من المجالات الأخرى بارتفاع درجات الاستقلاليّة والذاتيّة، وانغلاقه عن العالم الخارجيّ، ولهذا كان من اليسير على الرئيس مبارك تحقيق الاحتكار الكامل للسلطة، هذا الاحتكار الذي أصّر عليه رئيس الدولة وحاول إضفاء الشرعيّة عليه بكلّ الآليات التي يستطيع استخدامها، بداية من الدستور، ونهاية بالمعارضة الشكليّة، ومروراً بالانتخابات المشكوك في نزاهتها، لما يعترّيها من تزوير و«بلطجة».

فبالنسبة إلى الأحزاب السياسيّة في المجتمع المصري، هناك سيطرة تامّة للحزب الوطني الحاكم على جميع جوانب العمليّة السياسيّة، ويتوزع حوله مجموعة من الأحزاب الأخرى المعارضة، التي لا فائدة منها سوى إضفاء الشكل التعددي على النظام السياسي المصري، فهي أحزاب متهاككة ليست لها فاعليّة سياسيّة، تدخل أحياناً سجالاً مع الحزب الوطني الحاكم، وتحاول هذه الأحزاب جاهدة إثبات أن مشكلات المجتمع وما يعانيه من اختلالات وتشوهات هي محصلة لسياسات الحزب الوطني. وهذا الموقف يعكس في جوهره عجز أحزاب المعارضة عن القيام بإحدى وظائفها السياسيّة الهامّة، وهي بلورة المصالح وتجميعها، إضافة إلى انشغالها أحياناً بخوض معارك صحافيّة بعضها مع بعض؛ فهي في الدرجة الأولى أحزاب المكتب والصحيفة فقط، والمواطن المصري ليس له مكان في هذا السجال النخبوي، لأن مشكلاته وقضاياها الحياتيّة الحقيقيّة ليست هي الشغل الشاغل أو الهم الأساسي لأيّ من هذه الأحزاب^(١٠).

وصفوة القول في ما يتعلق بالتجربة الحزبيّة في مصر، إنها تجربة تعكس أزمة تاريخيّة؛

(٩) أحمد زايد، تناقضات الحداثة في مصر (القاهرة: الهيئة العامّة للكتاب، ٢٠٠٦)، ص ٦٥.
(١٠) ناهد عز الدين، «قراءة في برامج الأحزاب»، في: انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، تحرير مصطفى علوي (القاهرة: مركز الدراسات السياسيّة والإستراتيجيّة، ٢٠٠٠)، ص ١٥٧.

فهي لم تؤد إلى حدوث تغير جوهري داخل النظام السياسي المصري، حيث هناك العديد من الأحزاب المحدودة القواعد الجماهيرية، وتبدو في معظمها أقرب إلى الأندية السياسية منها إلى الأحزاب بالمعنى المتعارف عليه. كما أنها تعاني عدم تبلور أطرها الفكرية والسياسية بشكل واضح، وغير ذلك من مشكلات تجعل وجودها أقرب إلى عدم وجودها.

وقد يكون التوصيف السياسي الملائم لتجربة التعددية الحزبية المصرية، يكمن في ما أطلق عليه بعض المنظرين، من أمثال ديفرجيه وألموند، مفهوم الحزب المسيطر (Dominant Party)، حيث يكون هناك حزب واحد متقدم ومسيطر على جميع جوانب العملية السياسية، وتفصله مساحات واسعة عن الأحزاب الأخرى، وذلك في إطار من التعددية، التي يتحكم فيها الحزب الحاكم، ويحول بكافة الوسائل دون انتقالها إلى الفاعلية المفروضة^(١١).

أما بالنسبة إلى الانتخابات، فإنها على المستوى النظري تقدم في العملية الديمقراطية وظائف عدة، فهي الآلية التي يتم من خلالها تعاقب الحكومات، وإعطاء الشرعية لمن يتم انتخابهم للسلطة عن طريق عملية انتخابية موثوق بها. وإلى جانب أهمية الانتخابات في إضفاء الشرعية على من يتم انتخابهم، فإنها تمنح المواطن أيضاً وسيلة هامة للمشاركة في العملية الديمقراطية، وتعطي الناخبين الوسيلة التي يختارون بها من يحكمهم، والحق في مساءلة الحكام عن أدائهم في الوظائف التي تم انتخابهم لها. كما أن الانتخابات عامل حيوي في النظام السياسي الديمقراطي الحر، كآلية محورية صُممت لتجنب عنف المواجهات في مسألة تحديد التعاقب والشرعية في النظام السياسي الديمقراطي^(١٢).

وتبتعد ممارسة العملية الانتخابية في النظام السياسي المصري كثيراً عما سبق طرحه من وظائف؛ فالانتخابات في مجتمعنا تعترتها كل صور الفساد والابتعاد عن النزاهة والشفافية، وهي في الأساس آلية هامة لتوزيع المنافع، واستئجار المجموعات الهامة في النخبة السياسية المصرية ذات التأثير، بما في ذلك أبناء العائلات الكبيرة، ورجال الأعمال، والموالين للحزب الوطني. كما أن الانتخابات تُعدّ نوعاً من آلية السوق لاختيار الأفراد الذين سيُسمح لهم بالاستفادة من الدولة في المستقبل، ولذلك تخرج العملية الانتخابية وكأنها مزاد يتنافس فيه أفراد النخبة الاقتصادية والعائلية على حق الحصانة البرلمانية؛ فالفوز بمقعد البرلمان يقدم حماية كبيرة من إمكانية توجيه الاتهامات الخاصة بالفساد وجرائم أخرى.

ويكمن الهدف من إجراء الانتخابات في المجتمع المصري من ناحية أخرى في الوصول إلى إضفاء الشرعية المزيّفة داخلياً وخارجياً على النظام السياسي؛ فعلى الرغم من امتلاك النظام السياسي المصري السلطة والقدرات المؤسسية التي تمكّنه من فرض السياسات التي يريدها وبشكل منفرد، فإنه يرى أفضلية في إجراء التغييرات تحت مظلة المؤسسات

Barry Rubin, *Islamic Fundamentalism in Egyptian Politics* (New York: St. Martins Press, (١١)

1990), p. 23.

(١٢) راكيش شارما وليزا كاميرود، «العنف الانتخابي: أسبابه، وتوجهاته، ووسائل التخفيف منه»

أحوال مصرية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية)، العدد ٤٨ (٢٠١٠)، ص ٣٨.

التشريعية الرسمية، خاصة أن إدارة الانتخابات بجميع الطرق المشروعة وغير المشروعة لا بد أن تؤدي إلى سيطرة الحزب الوطني على الأغلبية المطلقة في البرلمان. كما أن وجود الانتخابات والبرلمان يعطي العالم الخارجي انطباعاً بأن هناك شرعية، فالفائدة المرتبطة بمظهر الديمقراطية الليبرالية، وذلك بإقامة المؤسسات التي تبدو ديمقراطية. وفي مثل هذا الظرف، تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي المساعدات، وتعطي أفضلية في التعاملات الاقتصادية، في الوقت الذي تقدم فيه المؤسسات المالية العالمية قروضاً مخفضة^(١٣).

تضمّنت البنية الاجتماعية المصرية عوامل قوية لانتشار الفساد بين مختلف شرائح المجتمع المصري العليا والوسطى والدنيا بدرجة لم يُعرف مثيل لها في الفترات السابقة.

وفي مثل هذا الظرف، يترسّخ الانفصال بين المواطن المصري والنظام السياسي؛ فالمواطن فقد الثقة في حكومته، التي يراها في ضعف مطرد، وغير مستعدة، أو غير قادرة على أن تتدخل وتتضمن إلى جانب مصالحه. ويتلزم ذلك مع افتقار النخبة السياسية المصرية الحاكمة أي إحساس بالغاية الأخلاقية؛ فأصبح المصري أكثر تجاهلاً لصناديق الاقتراع والبرلمان كوسيلة لتسجيل مطالبه واحتجاجاته، وأصبح أيضاً أكثر بُعداً عن الأحزاب السياسية، وأكثر نقداً للمؤسسات السياسية والحكومية.

يضاف إلى ما سبق ممارسة سياسية أخرى عمّقت الأزمة البنيوية للنظام السياسي المصري، وهي الممارسة التي تتصل بالتعديلات الدستورية؛ فعلى الرغم من أن قوى المعارضة وأحزابها ظلت تطالب بتعديل الدستور منذ بداية تولّي الرئيس مبارك الحكم في عام ١٩٨١، رفضت السلطة التجاوب مع هذه المطالب بدعاوى ومبررات كثيرة، حتى فاجأ الرئيس مبارك الجميع في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بالطلب من مجلسي الشعب والشورى تعديل المادة ٧٦ من الدستور الخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية، لتصبح بالاقتراع السري المباشر، بما يسمح للناخبين بالاختيار بين أكثر من مرشح لمنصب الرئيس بدلاً من طريقة الاستفتاء بـ «نعم» أو «لا» على مرشح واحد فقط. وقد جاء تعديل المادة المذكورة محملاً بالكثير من القيود على مرشحي الأحزاب، وبقيد أشد على المرشحين المستقلين، وهو ما أفرغه من هدفه الحقيقي، الأمر الذي دفع إلى تعديل هذه المادة مرة أخرى، وذلك ضمن مشروع التعديل الكبير الذي قدمه الرئيس مبارك إلى البرلمان في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وطلب فيه تعديل ٣٤ مادة من مواد الدستور، بما فيها المادة ٧٦.

وبعيداً عن بيان جملة السلبات والتجاوزات التي شهدتها الاستفتاء على تعديل الدستور، ونالت من نزاهته، فإن هذه الممارسة، وكل ما أحاط بها، عمّقا الأزمات البنيوية للنظام

(١٣) ليزا بليدنز، «حالة التنافسية السياسية في مصر»، الديمقراطية (القاهرة)، العدد ٢٦ (تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، ص ٢٧.

السياسي المصري، وضاعفا حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي في المجتمع المصري^(١٤).

ثمة مصدر آخر من مصادر الاحتقان والتوتر في النظام السياسي المصري، وهو تصاعد أهمية الدور الذي كان جمال مبارك، ابن الرئيس، يؤديه في إطار إدارة العملية السياسية. وتعود بدايات هذا الدور إلى عام ٢٠٠٠، عندما انضم جمال مبارك إلى عضوية الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه والده، إلا أن نقطة التحول في دوره السياسي ارتبطت بتشكيل لجنة السياسات داخل الحزب الحاكم، وتوليّه أمانتها؛ فضمن هذا الموقع حرص ابن الرئيس على أن يتحول الحزب إلى حزب حاكم حقيقي، لا مجرد آلية للدفاع عن سياسات الرئيس أو الحكومة. وقد أقررت هذه اللجنة بعضاً من أعضاء النخبة في المواقع التنفيذية (الوزارية)، علماً بأن أكثرها ينتمي إلى فئة رجال الأعمال^(١٥).

ومن هنا، بدأ الحديث عن التوريث السياسي، الذي حاول الرئيس وابنه نفيه على مستوى الخطاب، رغم أن الشواهد والتعديلات الدستورية كانت كلها تؤكد عزم الرئيس على توريث حكم مصر إلى ابنه جمال، الذي دخل مجال السياسة رافعاً راية الإصلاح السياسي، وقاد حملة واسعة لإصلاح الحزب الحاكم من داخله، وروجّ لشعار «الفكر الجديد»، وعمل على إعادة ترتيب الوضع الداخلي للحزب لإضعاف قوة أشخاص، من أمثال صفوت الشريف وكمال الشاذلي، لصالح تيار الإصلاح الذي يقوده. وارتبط اسمه ببعض منظمات المجتمع المدني، مثل «جمعية جيل المستقبل». ومن اللافت للنظر اهتمام جمال مبارك بكرة القدم كوسيلة لكسب جماهيرية هي مستمدة في الأصل من جماهيرية اللعبة نفسها، فلا تكاد تخلو مناسبة كروية وطنية من حضوره، وكثيراً ما قفز على حالة توحيد المجال الرياضي نحو تحقيق هدف ما، مثال الفوز ببطولة رياضية على مستوى قاري أو عالمي، بهدف كسب التأييد السياسي واستعادة الثقة المفقودة في دوره الذي يؤديه داخل المجال السياسي، ولا يرحب به الكثير من أفراد المجتمع المصري^(١٦).

وأخيراً، يدفعني تأمل مجمل الأحوال السياسية في المجتمع المصري إلى تأكيد أن بالرغم من وجود الأحزاب والانتخابات والدستور، فإن الممارسات السياسية الفعلية التي تقوم بها النخبة الحاكمة تعكس ثقافة قديمة موروثة من نظام الحزب الحاكم، وتتجه إلى التوريث، الذي ينسف مبادئ الجمهورية ويقوضها. إن قيم الديمقراطية والمشاركة، وإقرار مبادئ المواطنة وقيمها، هي ثقافة حديثة لا يدعمها ويجذرّها إلا ديمقراطيون حقيقيون، وهم بالتأكيد ليسوا أهل السلطة التي تمسك بزمام الحكم، وأضحت الديمقراطية معهم حبراً على ورق وكلاماً مرسلًا.

(١٤) انظر: حسنين توفيق إبراهيم، «التعديلات الدستورية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر»، كراسات استراتيجية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة)، العدد ١٨٥ (٢٠٠٨)، ص ٧ - ٢٨.

(١٥) مسعد، «كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية»، ص ١٦.

(١٦) خالد كاظم أبو دوح، **الرياضة والخطاب الإعلامي: رؤية سوسيولوجية نقدية**، سلسلة قضايا (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ٢٠١٠)، ص ٩.

٣ - إفرازات البنية الاجتماعية المصرية وتناقضاتها

ماذا عسى أن تكون عليه البنية الاجتماعية في ضوء أحوالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؟ إنها بنية متناقضة، تتضمن صوراً عديدة من الحياة الاجتماعية، يتواجد بعضها بجانب البعض الآخر؛ تتعايش وتتداخل لا يلغي أحدها الآخر، وقد يطغى أحد العناصر إلى أجل ما، ولكنه لا يسيطر سيطرة كاملة؛ تصبح التباينات في مجالات الحياة المختلفة متجاورة بعضها يخدم بعضها الآخر، وبعضها يستقل عن بعضها الآخر، ولكنها لا تندمج اندماجاً يصهرها جميعاً في بوتقة واحدة^(١٧).

وتظهر هذه الحالة جلية واضحة في جميع المجالات الاجتماعية؛ ففي المجال الاقتصادي صور حديثة للإنتاج تستخدم أحدث الوسائل التكنولوجية، بجانب صور تقليدية تستخدم التكنولوجيا البدائية، ويجد الأول سوقاً لترويج إنتاجه، ويجد الثاني سوقاً لتصريف إنتاجه أيضاً. وفي مجال السكن، تجد الأبراج الشاهقة الأنيقة بجانب عشش الصفيح، وتجد المناطق العشوائية والمناطق المسيحية التي يسكنها نخبة الدولة. وفي المجال السياسي، تقوم الممارسات الرسمية باحتواء الممارسات غير الرسمية. في ظرف كهذا، تفشل البنية الاجتماعية في إنتاج اتفاق عام، وتدوم حالة من الخلاف المستمر على القواعد، والجدل حول المثل العليا والمبادئ الفاضلة (بدون التزام بها بالضرورة)، حالة بديلة عن حالة الاتفاق العام، وهنا ينسج كل فاعل على منواله، ويقدر الصواب والخطأ في عمليات التفاعل اليومي في ضوء اعتبارات فردية. لقد تسبب هذا الظرف في إنتاج صور من العنف الفردي والجماعي، وهناك إمكانية لانفجار البنية الاجتماعية عند الأطراف على نحو غير متوقع (نتذكر هنا صور «البلطجة»، والعنف غير المتوقع، والتحرش الجماعي، وصور القتل، والجرائم غير المعتادة التي تظهر هنا وهناك على غير توقع^(١٨)).

وتتضمن البنية الاجتماعية في ظل هذه الأحوال سلطة ضعيفة فاقدة للقدرة، أو حتى للرغبة في معاقبة الخارجين على القانون، ولا تملك مشروعاً قومياً أو هدفاً وطنياً يجتمع عليه الناس. وأصبح المصدر الأساسي لكسب احترام الناس وتأييدهم هو امتلاك الثروة، واستعراض السلع الاستفزازية أمام الناس. وداخل هذه البنية، تدهورت مكانة العلم والشهادات الجامعية والموهبة، بل حتى مكانة الوزراء، فلم يعد أحد يبالي بمعرفة أسمائهم، ولم يشتهر منهم إلا من نجح في استخدام نفوذه لزيادة ثروته بدرجة تزيد على المعتاد.

تضمنت البنية الاجتماعية المصرية عوامل قوية لانتشار الفساد بين مختلف شرائح المجتمع المصري العليا، والوسطى، والدنيا، بدرجة لم يُعرف مثيل لها في الفترات السابقة. وقد ساعدت هذه البنية على التزاوج والمصاهرة بين المال والحكم، بين من له سلطة اتخاذ القرار،

(١٧) زايد، تناقضات الحداثة في مصر، ص ١٣٦ - ١٣٩.

(١٨) انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٠؛ خالد كاظم أبو دوح: «تحليل سوسيولوجي للعنف الرياضي في المجتمع العربي»، الديمقراطية، العدد ٣٩ (٢٠١٠)، ص ١١٥، و«إهدار رأس المال الاجتماعي في مصر»، الديمقراطية، العدد ٣٥ (٢٠٠٩)، ص ٥٤ - ٥٨.

ومن لديه مصلحة أكيدة في نوع القرار الذي يجري اتخاذه، فأصبح لا يثير الاستغراب أن يعيّن ستة وزراء في حكومة واحدة، يشرف كل منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه التجاري قبل اعتلائه الوزارة وبعده. مثال هذا الفعل يُعتبر من قبيل تضارب المصالح الخاصة مع المصالح العامة، وهو ما يستحيل قبوله في أية دولة يحكمها القانون^(١٩).

لقد استشرى الفساد بين الشرائح الاجتماعية القريبة من السلطة، أو القدرة على الاقترب منها، فمنها أشخاص حصلوا على قروض ضخمة من بنوك الدولة بدون ضمان وهربوا إلى خارج البلاد، ورؤساء تحرير لصحف قومية راكموا ثروات ضخمة من حصيلة الإعلانات التي كان من الواجب أن تذهب إلى الدولة، وذلك مقابل ما يقدمونه لرجال الحكم من خدمات سياسية وشخصية، وأصحاب شركات وهمية تنشأ تحت شعارات دينية، وتجمع بناء على ذلك مدخرات صغار المستثمرين، فتستثمرها في مجالات مجهولة أو غير قانونية تحت سمع الدولة وبصرها، في مقابل أن توزع على كبار المسؤولين أرباحاً خيالية، طبقاً لكشوف تسمّى «كشوف البركة»، وتصدر الدولة قرارات بتخفيض قيمة العملة أو رفعها طبقاً لمصلحة أشخاص من ذوي النفوذ يكونون الثروات من شراء العملة ثم بيعها... إلخ^(٢٠).

عندما كان هذا يحدث في أوساط الشرائح العليا في المجتمع، كانت عوامل أخرى تعمل على انتشار الفساد في شرائح المجتمع الدنيا والوسطى؛ إذ ازداد باستمرار عدد الأفراد الذين لا يستطيعون مجرد البقاء على قيد الحياة بدون الخروج على القانون، فأصبح الفساد في هذا الظرف يشكّل مؤسسة، وأصبح البعض يتحدث عن ثقافة الفساد في المجتمع، حيث لا يزدهر الفساد في البنية الاجتماعية إلا في إطار غياب دولة القانون والمؤسسات، ومن ثم يحرص الفاسدون على تخريب أجهزة الدولة وإفسادها، وتقويض آليات الممارسة الديمقراطية، وهو ما يتجلى بوضوح في المجال السياسي في الانتخابات المصرية الأخيرة. وفي المجالات الأخرى، أصبحت الرشوة الصغيرة والكبيرة متوقعة بل وواجبة، يجري دفعها واستلامها علناً وبدون شعور بالخزي أو الخجل، فاعتبرها الموظف البسيط، مثلاً، جزءاً من دخله الشهري. لقد أصبح الفساد هو نفسه القانون الذي لا يجوز الخروج عليه، بعد إذ استهان رجال السلطة بأحكام القضاء، وامتنعوا عن تنفيذها في الجامعات والمؤسسات الحكومية الأخرى^(٢١).

تسيطر على البنية الاجتماعية ثقافة الإهمال و«الفهلوة» أيضاً؛ ولعل مأساة غرق العبارة «السلام ٩٨»، وما سبقها من مأس في حوادث مماثلة، كحادث قطار الصعيد،

(١٩) جلال أمين، مصر والمصريون في عهد مبارك (القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٩)، ص ٦٣.

ولزيد من التفاصيل حول تضارب المصالح في مصر، انظر: عبد الفتاح الحبال، «تضارب المصالح في مصر: الواقع وآليات الإصلاح»، كراسات استراتيجية، العدد ٢١٤ (٢٠١٠)، ص ١٠ - ١٤.

(٢٠) أمين، المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٢١) انظر: المصدر نفسه، ص ٦٤؛ حسنين توفيق إبراهيم وحامد عبد الماجد قويسني، «الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر»، المستقبل العربي، السنة ٢٨، العدد ٣٢٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص ٦٤، وأحمد زايد [وآخرون]، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختياراتهم: دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد (القاهرة: وزارة الدولة للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩).

وحوادث انقلاب حافلات سياحية وغيرها من حوادث الطرق، نتيجة القيادة بسرعات جنونية وانعدام روح المسؤولية، تدل كلها على روح الإهمال والاستهتار التي تسيطر على سلوك كثير من الأفراد الذين يعملون في تلك الأنشطة الحيوية. ومثل هذه السلوكيات يجب ألا ينظر إليها على أنها مجرد حوادث متفرقة، بل يربطها عامل واحد ألا وهو تكامل حلقات الإهمال وتشابكها، وهي كلها تؤثر على انتشار ثقافة الإهمال و«الفهلوة»، والاستهانة بمفهوم الخطر في حياتنا اليومية، أضف إلى ذلك عوامل أخرى تدعم انتشار مثل هذه الحوادث، وهي غياب القانون، وتراجع ثقافة المحاسبة والعقاب الصارم للمسؤولين الحقيقيين عن هذه المرافق والخدمات^(٢٢).

مثل هذه البنية الاجتماعية تغيب عنها جميع صور العدالة الاجتماعية؛ فهي بنية مُحملة بالظلم الاجتماعي واللامساواة، ولا عجب إذن أن يقوم عبد الحميد شتا بالانتحار، وهو ذلك الباحث النجيب المثابر، خريج الاقتصاد والعلوم السياسية، الذي تقدم إلى اختبارات جهاز التمثيل التجاري للحصول على وظيفة ملحق تجاري، واجتاز كل اختبارات الوظيفة، وحصل على المركز الأول بين المتقدمين لنيل الوظيفة نفسها (٤٣ شخصاً)، وكانت النتيجة النهائية قبول الجميع باستثنائه، بحجة أنه غير لائق اجتماعياً، فأبوه فلاح بسيط من إحدى قرى مصر! وفي هذه البنية الاجتماعية ذاتها يرتقي آخر «يهوى قرع الطبول» («لاعب درامز») إلى قمة النخبة

تزامنت بداية انطلاق الحركات الاجتماعية والاحتجاجية مع مشاعر التضامن مع الشعب الفلسطيني والاستنفار ضد الخطر الخارجي، إلا أنها سرعان ما انتهت إلى التركيز على الشأن الداخلي.

السياسية، ويغدو أحد كبار رجال الاقتصاد، ليس لأنه ذلك العبقري الفذ، ولكن لأنه من أهل أصحاب النفوذ والسلطة. هنا يقف الاثنان أحدهما أمام الآخر، فيتساءل عبد الحميد شتا: «ألنك سيد عظيم تظن أنك عبقري عظيم؟!... إلى هذا الحد تفعل السلطة، الثروة، المناصب السياسية كل هذا، فتجعل الإنسان مغروراً!... ولكن ماذا فعلت لتستحق كل هذه الخيرات الكثيرة؟ إنك لم تتعب إلا في خروجك من بطن أمك!» وعندئذ يتطلع «عبد الحميد شتا» إلى الوراق يتأمل أنواع الكفاح التي بذلها، وهو يدرس الاقتصاد والسياسة، وهو يكتب أبحاثه ودراساته، وهو يجتهد في أطروحته للماجستير، ويتساءل: أليس هذا كافياً لأحصل على مثل هذه الوظيفة؟. أمام هذا المشهد لم يعد يتبقى لمثل هذه البنية إلا الانفجار.

ثانياً: الثورة في برّ مصر

عرضنا في ما سبق لأحوال المجتمع المصري الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مع تركيز على أهم العوارض التي تدفع نحو الإيمان بمرض الحكومة القائمة، وعدم صلاحية

النظام السياسي برمته لإدارة شؤون الدولة المصرية. ولقد تجسد هذا الإيمان في صورة تنام ملحوظ للحركات الاجتماعية والاحتجاجية في المجتمع المصري منذ عام ٢٠٠٤ حتى قيام ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فالمتابع لنشاط الحركات الاجتماعية المناهضة للنظام المصري، والمظاهر الاحتجاجية المختلفة، يلاحظ اشتداد الحركة الاحتجاجية المصرية في عام ٢٠٠٤ ضد النظام، واتجاهها نحو التغيير الجذري للأوضاع القائمة. وسوف نعرض لهذا التصور على النحو التالي:

١ - الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في مصر

يمكن التأكيد هنا أن ظاهرة الحركات الاجتماعية والاحتجاجات ظاهرة عابرة للمجتمعات، فهي توجد في مختلف نظم الحكم، سواء الديمقراطية منها أو غير الديمقراطية، ولكنها تؤدي في نظم الحكم الديمقراطي عادة إلى تطوير نظام الحكم، ولفت انتباهه إلى المشكلات وأوجه القصور المختلفة في إدارته لشؤون الحكم والمجتمع؛ فالنظام هنا يتعامل معها من المنظور السياسي، أما في نظم الحكم اللاديمقراطية، فإنها قد تعمق أزمات النظام، وتضاعف حدة الاحتقان لديه، لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب هذه الحركات الاحتجاجية، والاستفادة منها من أجل تطوير ديمقراطي وانفتاح سياسي، وقد يستجيب لبعض المطالب الاجتماعية، ويعمل على التحايل على البعض الآخر، وقد يفقد القدرة أصلاً على التعامل السياسي معها، ولهذا يفضل التعامل الأمني الصريح^(٢٣).

وفي ما يتصل بالحركات الاجتماعية والاحتجاجية في المجتمع المصري، يمكن الإشارة إلى أن بداية انطلاقها تزامنت مع مشاعر التضامن مع الشعب الفلسطيني والاستنفار ضد الخطر الخارجي، إلا أن سرعان ما انتهت إلى التركيز على الشأن الداخلي. وسوف نعرض لتطور الحركات الاجتماعية والاحتجاجية في المجتمع المصري في السنوات الأخيرة من خلال ثلاث من مراحل التطور، وذلك على النحو التالي:

أ - الاحتجاجات ذات المطالب السياسية

بدأت الاحتجاجات السياسية في مصر مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠، ولكن سرعان ما انتقلت إلى قضايا الداخل مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير «كفاية» في عام ٢٠٠٤، وهي الحركة التي لا يمكن إنكار أن تأسيسها كان ذا أثر واضح في رفع سقف المطالب ونشر ثقافة الاحتجاج. ونظراً إلى كون «كفاية» ومثيلاتها ذات بُعد سياسي عام بحث، فإن قدراتها على حشد الجماهير اتسمت بالمحدودية بصورة لم تتجاوز المئات في أوفر التظاهرات حظاً، إذ لم يكن من السهل إقناع المواطن المصري البسيط، الذي يلهث وراء لقمة العيش، وفي ظل تجريف الحياة السياسية وضعف الأحزاب، بأن الديمقراطية والإصلاح

(٢٣) انظر: Vincenzo Ruggiero, *Social Movements: A Reader*, Routledge Student Readers (New York: Routledge, 2008), p. 4.

يجب أن يكونا في قمة أولوياته، وأن يتظاهر في سبيلهما، معرضاً نفسه للملاحقة الأمنية المحتملة^(٢٤).

ورغم محاولات حركة «كفاية» الدفع بعدد من الشعارات الاجتماعية والاقتصادية على أجنحتها لكسب مزيد من المناصرين، مثل «كفاية ظلم - كفاية فساد - كفاية بطالة»، فإن ميدان عمل هذه الشعارات ظل نخبويًا، ولم يستطع حاملوها أن ينفذوا بها إلى الشارع، وإلى القوى الاجتماعية المستهدفة من هذه الشعارات. وهكذا سرعان ما أثبتت «كفاية» محدودية تجربتها وعجزها عن التواصل مع الجماهير، غير أن ثقافة الاحتجاج التي نشرتها كان لها مفعول أكبر من الحركة ذاتها، خاصة مع تدهور الأوضاع المعيشية، وتزايد الشكوى من الفساد الإداري وسوء الإدارة^(٢٥).

وقد مهد نشر ثقافة الاحتجاج في المجتمع المصري الطريق لظهور المرحلة الثانية من مراحل تطور الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، وهي المرحلة المرتبطة بالاحتجاجات الاجتماعية الفتوية.

ب - الاحتجاجات ذات المطالب الاجتماعية

لقد قامت جماعات اجتماعية وفتوية مختلفة في المجتمع المصري بتبني فكرة الاحتجاجات بوسائلها المختلفة، للتعبير عن المطالب الحياتية الملحة والمباشرة، التي أصبحت أكثر ضرورية مع السياسات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة المصرية، وتنامي عمليات خصخصة القطاع العام والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم. من هنا أصبح الاحتجاج، أيًا كانت صورته، خياراً متاحاً للتعبير عن مطالب من قبيل المطالبة بدفع الأجور المتأخرة، أو زيادة الأجور، أو المطالبة بتنشيط العمالة المؤقتة وغيرها، وبات الموظف الحكومي أو الموظف في القطاعات الأخرى موظفاً «مناضلاً»^(٢٦).

وفي الغالب، لم يكن ميدان هذه الاحتجاجات الجديدة هو الشارع، وإنما محل العمل، للتعبير عن تضرر العاملين من التعسف أو بخس الحقوق الواقع عليهم من رؤسائهم في العمل. وهكذا تدرجت كرة الثلج الاحتجاجية من مصنع هنا ومصنع هناك، ومن مؤسسة إلى أخرى، حتى أصبحت ظاهرة عامة تستحق التوقف أمامها طويلاً. وقد تراوحت، على سبيل المثال، الاحتجاجات العمالية بين ١٠٠ احتجاج عام ٢٠٠٢ و٧٥٦ احتجاجاً عام ٢٠٠٧. وتجسدت في صور مختلفة، منها: الاعتصام، والتظاهر، والتجمهر، وصولاً إلى الإضراب الكلي

(٢٤) انظر: ربيع وهبة [وآخرون]، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر - المغرب - لبنان - البحرين)، تحرير عمرو الشوبكي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص ١٠٤، وفريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٧)، ص ٤٥.

(٢٥) وهبة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٢٦) إيمان أحمد رجب، «الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة في مصر: محاولة للفهم»، أحوال مصرية،

العدد ٤٦ (٢٠١٠)، ص ٣٩.

أو الجزئي أو التباطؤ، بدءاً من المصانع، خاصة مصانع الغزل والنسيج، وواصلت تغلغلها في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية، وصولاً إلى قطاعي الصحة والتعليم، ولم تعد بذلك مقتصرة على العمال وإنما امتدت لتشمل الموظفين والمهنيين، حيث كان لكل من هذه القطاعات يوم أو أيام من الاحتجاجات المطلوبة^(٢٧).

تفيد متابعة هذه المرحلة التطورية للحركة الاحتجاجية في المجتمع المصري بأن النجاح النسبي الذي حظي به بعض هذه الاحتجاجات أعطى دفعة قوية لفئات أخرى عديدة لم تكن قد احتجت بعد. ونذكر على سبيل المثال إضراب واعتصام موظفي الضرائب العقارية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حيث استطاع الموظفون أن يحققوا انتصاراً على الحكومة بأن نجحوا في نقل تبعيتهم لوزارة المالية، وفي تشكيل نقابة خاصة بهم.

ج - الإضراب العام

لقد عملت المرحلة السابقة من تطور الحركة الاحتجاجية المصرية على انتشار ثقافة الاحتجاج في المجتمع المصري رأسياً وأفقياً، حيث لم تعد الاحتجاجات تقتصر على العمال، بل بات يشارك فيها أيضاً الموظفون والمهنيون والفلاحون والأهالي، ولم تعد تقتصر جغرافياً على المناطق الصناعية أو على القاهرة، بل أخذت تنتشر في الإسكندرية، والغربية، كما بدأت في أحزمة الفقر، التي راحت تنظم اعتراضاً على قرارات الإزالة أو الهدم. ومن هذه الاحتجاجات ما حدث في «قلعة الكباش» و«عزة خير الله بالمنشية».

بالإضافة إلى تنوع أشكال الاحتجاج، بين إضراب واعتصام وتظاهر وشكوى جماعية، تراوحت الاحتجاجات زمنياً بين ساعات وأيام، ووصلت إلى عدة أشهر، مثال اعتصام خبراء العدل على سلالم وزارة العدل مدة شهرين متتاليين. ولم تعد الحركة الاحتجاجية تقف عند حد التعبير عن المطالب، وإنما تطورت فكوّنت إطاراً تنظيمياً يعمل على تنظيم حركتها، وعلى حماية حقوق الفئة المحتجة^(٢٨).

وشهدت الحركة الاحتجاجية أيضاً تطوراً كبيراً في التكتيكات والأدوات المستخدمة في الاحتجاج، منها كتابة اللافتات، وصياغة الشعارات، وتشكيل مجسمات تعبيرية ورمزية... الخ.

هذه التطورات، بالإضافة إلى حالة الزخم الاحتجاجي، خلقت أيضاً توجهات إلى التضامن من بين مختلف الفئات المحتجة، وقد أغرى هذا التطور بعض النشطاء بالانتقال إلى مرحلة أشمل من الاحتجاجات تطاول جميع أو معظم القطاعات في اليوم ذاته، لتشكل ضغطاً أكبر على الحكومة، وتؤسس بذلك المرحلة الثالثة من مراحل تطور الاحتجاجات، وهي مرحلة الإضراب العام. وتم تدشين ذلك في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ذلك اليوم الذي توافقت فيه قطاعات كبيرة

(٢٧) انظر: وهبة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٥؛ هويدا عدلي، «الاحتجاجات العمالية المصرية»، المنتدى الثامن لشركاء التنمية (القاهرة) ([د. ت. د.]، ص ٤، وأحمد خير، «جغرافيا الحركات الاجتماعية في مصر»، مؤسسة فريد ريشي نادمن من أجل الحرية (القاهرة) ([د. ت. د.]، ص ٣٥.

(٢٨) رجب، «الاحتجاجات الاجتماعية الجديدة في مصر: محاولة للفهم»، ص ٤٠.

من المصريين على الاحتجاج السلبي وعدم الخروج من المنزل، من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع الحياتية والمعيشية، التي وصلت إلى أقصى حد من التدهور.

ولقد جاءت الدعوة إلى فكرة الإضراب العام يوم ٦ نيسان/أبريل من خلال عمال المحلة، ودعمتها بعض الفئات الناشطة في العالم الافتراضي، التي وسعت الدعوة عبر شبكة الإنترنت وأدواتها المختلفة، فحققت مستوى من النجاح باعتبارها احتجاجاً رمزياً عاماً، ساعدت عليه سنوات الغضب وتراكم الخبرة وتعدد المواجهات، ودعمته ظروف استثنائية كثيرة، كاختيار شكل الإضراب العام على طريقة «خليك في البيت»، إضافة إلى تعرض مصر في هذا اليوم لعاصفة ترابية، دفعت العديد من الأفراد إلى عدم الخروج من المنزل، وأخيراً رسائل التحذير المروعة التي بثها الأمن في جميع الأجهزة الإعلامية الرسمية، وجاءت نتائجها معاكسة، إذ كان دعمها للإضراب أكبر من تأثيرها فيه سلبياً، حيث إنها كانت بمثابة منبر إعلاني للحركة، يزود من لا علم له بموعد الإضراب بالمعرفة المرتبطة به.

لقد كان إضراب ٦ نيسان/أبريل، بما له وبما عليه، مؤشراً واضحاً وصريحاً على تطور كبير في الحركة الاحتجاجية المصرية، ولحظة انفتاح تُعتبر مؤشراً قوياً على ما يمكن أن نطلق عليه وصف الفرصة الكبيرة، وهي التي وضعت النظام السياسي الذي كان قائماً في اختبار صعب، ومواجهة حادة.

٢ - ٢٥ كانون الثاني/يناير... من الاحتجاج إلى الثورة

عبرت المراحل السابقة التي مرت بها الحركة الاحتجاجية المصرية عما يمكن أن نصفه بالاحتجاج الإصلاحي، وهو عبارة عن موجات متتالية ومتطورة من الاحتجاجات المختلفة الأهداف، المتشابهة في طبيعتها الإصلاحية، المتمثلة في تغيير أو إصلاح جانب معين من جوانب المجتمع، وفقاً لرؤية الأفراد المشاركين في الاحتجاج.

وبخلاف الاحتجاج الإصلاحي، يوجد الاحتجاج الثوري الذي يهدف إلى إعادة بناء النظام الاجتماعي والسياسي برمته، ويتحدى الأسس والمعايير الموجودة، ويفترض خطة جديدة للقيم والمعايير الاجتماعية والسياسية. وقد يبدأ الاحتجاج الثوري من خلال الاحتجاج الإصلاحي بطريق الصدفة، وتوجيه الظروف الواقعية التي أحاطت بحركة الاحتجاج^(٢٩).

وينطبق هذا على ما حدث في المجتمع المصري يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حيث بدأ اليوم بتظاهرات احتجاجية ومسيرات تطالب بالتغيير، وذلك بمشاركة آلاف المصريين في القاهرة وعدد من المحافظات الأخرى، استجابة لدعوات نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

في بداية يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير، كانت الأمور تبدو هادئة إلى حد ما، واقتصرت التظاهرات على أعداد اعتيادية، وفي أماكن محدودة، واستمر هذا الوضع حتى بعد ظهر يوم

٢٥ كانون الأول/يناير، ولاحقاً في الأفق تحركات واسعة للأفراد من مناطق مختلفة في القاهرة، خاصة الحشود التي تحركت من المهندسين والجيزة وضواحيها نحو ميدان التحرير، الذي يمثل بؤرة التظاهرات التي دُعي إليها عبر الإنترنت.

وبعد تمكّن معظم الحشود التي خرجت من اختراق الحصار الأمني في مختلف المناطق، وتجمّع أغلبها في ميدان التحرير، بدت الأمور حالة من الهياج الشعبي غير المحدود، تعامل معها النظام الأمني فقط. وبعد فترة من التزام الشرطة بالسلبية، أصابتها هي الأخرى حالة من الهياج، وظهرت اشتباكات بين المتظاهرين ورجال الشرطة، وأصرت الشرطة على فض هذه التجمعات بطريقة عنيفة، أسفرت عن سقوط عدد من الشهداء، وأعداد ضخمة من المصابين. ولعل هذا كان بداية التحول: جهاز أمني يفقد عقله، وجموع من المتظاهرين تتلاحم في حشد واحد وحركة واحدة تزيد من عقلانيتهم وإصرارهم.

شهدت الحركة الاحتجاجية في مصر تطوراً كبيراً في التكتيكات والأدوات المستخدمة في الاحتجاج، منها كتابة اللافتات، وصياغة الشعارات، وتشكيل مجسمات تعبيرية ورمزية.

وبالتوازي مع ما كان يحدث في وسط القاهرة، ومن خلال متابعة بعض وسائل الإعلام، بدأت التظاهرات تخرج في اليوم ذاته في عدد من المحافظات المصرية، وتزايدت سيطرة العقلية الأمنية في التعامل مع الوضع، وغابت بشكل واضح وصريح العقلية السياسية، كما ظهر ذلك بقيام السلطة بقطع وسائل الاتصال والإنترنت عن مناطق عديدة في مصر، بداية من يوم الجمعة ٢٨ كانون الثاني/يناير.

وخلال اليومين الثالث والرابع، تطور الاحتجاج الإصلاحي الذي كان يعلن عدداً من المطالب، واتضحت للأفراد المشاركين فيه الرؤية، والتحمت جموع الشعب المصري في جميع المحافظات مع هذا الاحتجاج، وبدت ملامح احتجاج ثوري، وتطورت مطالب الثوار، وتجمعت في شعار ومطلب أساسي مؤداه «الشعب يريد إسقاط النظام»، وكانت المعادلة هنا على النحو التالي: كلما زاد الانفعال الأمني، زادت الحشود وتوسعت جغرافياً، واشتعلت الثورة أكثر فأكثر.

لقد حقق التحام جماهير الشعب المصري وخروجها إلى الشارع، ولأول مرة، بهذه الكثافات المليونية، الاتفاق الجمعي، الذي دفع جميع المناهضين للنظام السياسي القائم، وجميع شرائح المجتمع وطبقاته التي تعاني بشكل أو بآخر، إلى الوقوف صفّاً واحداً، رغم اختلاف المطالب والدوافع والخلفيات السياسية والفكرية.

ولقد تأخر النظام الحاكم في التعامل السياسي مع ما يحدث من عوامل تطوير الاحتجاج الإصلاحي إلى ثورة، لأنه - أي النظام السياسي - راهن على التعامل الأمني لفترة طويلة، وهو ما تمخض عن تطور في نوعية مطالب الثورة وأهدافها، وتعاظم ثقة الثوار، وهم الشعب المصري، في إمكانية النجاح وإسقاط النظام.

ومن خلال قراءة تفاصيل هذه الثورة ويوميّاتها وأحداثها التي استمرت ١٨ يوماً، على خلفية تراث علم الاجتماع السياسي، يمكن تأكيد عدد من الحقائق، على النحو التالي:

أ - إن الثورة المصرية شقت طريقها بسرعة هائلة. وعلى الرغم من أن البنية الاجتماعية المصرية شملت قدراً كبيراً من المقدمات لقيام الثورة، وظل عدد كبير من المصريين يتحدث عن حتمية العاصفة القادمة، حتى فقد الأمل وبدأ يتساءل: لماذا لا يثور المصريون؟، فقد فوجئ بها المعارضون المصريون، كما فوجئ بها النظام الحاكم، وهو الأمر الذي هز الجميع من الأعماق، وأثار إعجاب العالم، لأن الثورة جسّدت الاتفاق الجمعي، حيث إن ملايين من المتظاهرين احتشدوا في القاهرة (ميدان التحرير) والإسكندرية، والسويس، وسوهاج، وأسوان، وغيرها من المدن.

ب - تختلف ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير عن الثورات الفرنسية والشيوعية وغيرها من الثورات الأخرى؛ إنها تلقائية وعفوية، قام بها شعب متحد، وناهض بكل ما يمتلكه من مرارات وقوة وفضائل لإسقاط النظام الذي قهره؛ ثورة شارك فيها الشعب بمختلف طبقاته ومستوياته التعليمية؛ ثورة تجاوزت الحاجة إلى زعيم، أو إلى أيديولوجيا محددة، وركزت على مطلب واحد هو إسقاط النظام، وحافظت بحشودها المليونية على مبدأ السلمية.

ج - إن الاحتجاجات الإصلاحية التي بدأت يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير، قادتها ودعت إليها مجموعة من شباب الطبقة الوسطى الجديدة ذوي رصيد عال من رأس المال الثقافي، اعتماداً على وسائل الاتصال الحديثة، والتشبيك الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت. وقد نجح الشباب في اختبار وتطوير قدراتهم التنظيمية والحركية من خلال اشتراكهم في العديد من الاحتجاجات السابقة، وقاموا أيضاً بتطوير وعيهم السياسي والثقافي خارج الأطر التقليدية لمؤسسات التنشئة السياسية القائمة في المجتمع المصري، وأصروا على الإبداع في التخطيط للتظاهرات والاحتجاجات، وجاء التحام الشعب وجسد ثورة سلمية ناعمة، تم التخطيط لبدائياتها في العالم الافتراضي، ثم أُخرجت إلى العالم الواقعي.

د - تجسد طوال أيام الثورة مجمل القيم الحداثية في التعاملات والتفاعلات القائمة بين الثوار، منها: الميل للسلم؛ التسامح؛ قبول الآخر؛ تجاوز الانتماءات الأيديولوجية الضيقة؛ تنامي الاتفاق الجمعي... الخ.

هـ - عكست الثورة قدرة الشعب المصري على الإبداع والنقد السياسي، واتساع مساحات الخيال السياسي لدى العديد من أفراده، مع الاحتفاظ بسمة هامة من سمات الشخصية المصرية، وهي الضحك والسخرية. وتجسد هذا كله في الشعارات واللافتات التي ظهرت طوال أيام الثورة.

و - على الجانب الآخر للثورة، يقف النظام السياسي والحزب الحاكم، والاستراتيجيات التي اعتمدها في التعامل مع ما يحدث على أرض مصر، كانت أولاهها اللجوء إلى القوة الأمنية. ولقد أثبت النظام السياسي المصري فشله الذريع، وأثبت الحكام المسؤولون عن مثل هذه الاستراتيجيات أنهم عاجزون تماماً عن استخدام القوة بطريقة سديدة، فنحن هنا أمام حكومة عاجزة ومتدهورة،

ونخبة سياسية منقسمة على ذاتها، وتدور بينها في الكواليس صراعات غير محدودة.

ز - جاء التعامل مع ما يحدث في ميادين مصر سياسياً متأخراً جداً، لأننا بصدد نظام حاكم يتسم بأنه متعجرف، وعنيد، وغبي، وهي صفات سيئة جداً في نظام الحكم، يضاف إلى ذلك عجز الحاكم عن فهم ما يدور في عقول وقلوب شعبه. كما أن النظام الحاكم، أو بعض رموزه، اتجهوا إلى تدبير المكائد المحبوكة في سياق تعاملهم مع ما يحدث، وفي السياسة يكون الذكاء والكيد أكثر أماناً في حال بقي أحدهما بعيداً عن الآخر بطريقة مهذبة.

ح - وجد النظام السياسي أخيراً ضالته في التعامل مع الموقف، عندما تذكر سمة أساسية قديمة في الشعب المصري، وهي أنه شعب عاطفي ويتعلق بالحاكم وشخصه. وسقطت من عقليته هنا حقيقتان: الأولى هي أننا بصدد نظام حكم قائم على عقد اجتماعي، وهناك دستور يؤكد أن الشعب مصدر السلطات، وبخروج الشعب على الحاكم، تسقط الشرعية. الثانية هي أن ثلاثة عقود تراكمت فيها مشكلات كثيرة متمحورة حول القهر والفقر والظلم وغياب العدالة الاجتماعية، كانت كفيلة بأن يفقد هذا الشعب عاطفته، وأن يتشوه وجدانه.

خاتمة

لقد انتهت المرحلة الأولى للثورة بانتصار الشعب المصري، وتمت هزيمة العهد القديم البغيض بسهولة، والطريق مفتوح أمام التجديد الذي ظل جميع أبناء مصر يتحدثون عنه وقتاً طويلاً ويأملون فيه كثيراً. إن مصر تقف الآن فوق قمة الساعات الذهبية، وكأنما الطبيعة الإنسانية في مصر ولدت من جديد. ولم يحتفل أهل مصر المحروسة بهذا الانتصار بمفردهم، بل شاركهم في ذلك شعوب الوطن العربي ومعظم قادة العالم الغربي، الذين أرسلوا عبارات المديح والثناء، كما فعل الرئيس الأمريكي أوباما حين قال: «هناك لحظات نادرة في حياتنا نتمكن فيها من مشاهدة التاريخ في أثناء صياغته، وهذه إحدى هذه اللحظات، فالناس في مصر تحدثوا وصوتهم سُمع، ومصر لن تكون أبداً كما كانت...». ونحن نردّ عليه لنقول: نعم تحدث المصريون عن طموحاتهم، عن الحرية والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. الثورة لم تكن ثورة جياح، ولم تكن احتجاجات مطلبية تنادي بالحصول على الحقوق الاقتصادية المهدورة، بل كانت في المقام الأول ضربة قاضية موجهة إلى النظام السلطوي الذي احتكر العملية السياسية، وسيطر على الفضاء السياسي، وقمع كل المبادرات الاجتماعية والفردية، وأقام مجالس نيابية مزورة وأقر بشرعيتها، وادعى أنها تعبّر عن الناس.

وبعد اكتمال المرحلة الأولى، أصبحت مصر، شعباً وجيشاً، تواجه عدداً جديداً من المشكلات، تتلخص في صوغ النظام الجديد، بالإضافة إلى المشكلات التي كانت تعايشها قبل الثورة. ولكن أياً تكن هذه المشكلات، وأياً تكن أبعادها، فإن الشعب الذي صنع الثورة يستطيع أن يحتشد من أجل الغد الأفضل، وأن يؤسس للدولة البرلمانية الديمقراطية العادلة التي يحلم بها □